

**بيان وتوصيات**  
**مؤتمر الخليج التاسع للمياه**  
**"استدامة المياه في دول مجلس التعاون"**  
**6 - 9 ربيع الثاني 1431هـ الموافق 22 - 25 مارس 2010م**  
**مسقط - سلطنة عمان**

عقد مؤتمر الخليج التاسع للمياه في مسقط بسلطنة عمان والذي نظمته وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه وجمعية علوم وتقنية المياه وبالتعاون مع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية تحت رعاية معالي السيد خالد بن هلال بن سعود البوسعيدي الأمين العام لمجلس الوزراء الموقر وبحضور عدد من أصحاب المعالي الوزراء والمستشارين وأصحاب السعادة الوكلاء والعديد من الخبراء والمختصين من عدد من الدول الشقيقة والصديقة والجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص، وبدعم عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية.

تعاني الموارد المائية في دول المجلس حالياً من إجهادات كبيرة بسبب الضغوط المتزايدة الواقعة عليها لتلبية متطلبات أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تفوق طاقة هذه الموارد المحدودة، ويزيد من ذلك انتشار الاستخدام غير الكفء للمياه بواسطة القطاعات المستهلكة المختلفة وتناقص الإمدادات المائية الطبيعية بسبب تلوثها المتزايد وتدهور نوعيتها. ويفاقم من اختلال التوازن بين العرض والطلب الافتقار لسياسات واستراتيجيات إدارة الموارد المائية المبنية على المناهج المتكاملة والمدعومة بهياكل مؤسسية ملائمة وبتشريعات فعالة في معظم هذه الدول.

إن هذا الوضع هو على درجة عالية من الخطورة، حيث أن تداعياته لن تكون محصورة على مستقبل التنمية في دول المجلس فحسب، بل كذلك على استدامة ما تم تحقيقه من إنجازات ومشاريع اقتصادية واجتماعية في هذه الدول حتى الآن. وتكمن تزايد خطورة الموقف في التصاعد المستمر في الطلب على المياه، الناتج أساساً عن النمو السكاني المتسارع والسياسات الزراعية غير الملائمة، بالتزامن مع حقيقة أن دول المنطقة تستخدم حالياً جميع مصادرها المائية بينما تعاني مياهها الجوفية من النضوب والتلوث.

لقد أصبح واضحاً أن عدم التوازن الحالي بين حجم المصادر المائية المتاحة والطلب عليها في دول مجلس التعاون قد أصبح مزمناً وفي تفاقم مستمر مع الوقت، كما اتضح من التجارب السابقة أنه بالرغم من الجهود المضنية والمكلفة التي بذلتها هذه الدول في زيادة إمداداتها المائية، فإن سياسات زيادة العرض للمياه في إدارة المياه في وجه الطلب المتنامي لن يستطيع تحقيق قدرًا معقولاً من استدامة موارد المياه لهذه الدول، وبأن هناك ضرورة ملحة للتوجه نحو جانب إدارة الطلب والترشيد والحماية.

إن "الإدارة المستدامة للموارد المائية" هي خيار استراتيجي للتعامل مع قضايا شح المياه في دول المجلس، وتمثل الإدارة المتكاملة للموارد المائية ركناً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير المياه لمختلف احتياجات، كما أن البحث فنياً واقتصادياً وبيئياً في خيارات وبدائل المحافظة على المياه مسئولية الحكومات والمجتمع على حد سواء. أن مفهوم الإدارة المستدامة للموارد المائية في دول المجلس يجب أن يشمل جميع المصادر الرئيسية للموارد وكذلك جميع القطاعات المعتمدة على المياه كمُدخل رئيسي فيها، مثل قطاعات الشرب والبلديات والزراعة والصناعة والبيئة. بمعنى آخر، هناك حاجة للنظر إلى إدارة الموارد المائية والتعامل معها بطريقة جديدة وشاملة في المنطقة، بحيث يكون الهدف الرئيسي لها توفير المتطلبات المائية بالتنوع المطلوبة على المدى البعيد، وفي ظل معايير صارمة للاستدامة الاجتماعية -الاقتصادية، والمالية، والبيئية، ومتطلبات الحفاظ على الصحة العامة. كما أن هناك حاجة لتطوير منهجيات علمية تترجم التعريف العام للإدارة المستدامة للمياه إلى تعريفات أكثر عملية ويمكن تنفيذها على أرض الواقع، وبحيث تأخذ في الاعتبار السمات الفريدة لقطاع المياه في دول المنطقة والقطاعات التنموية المعتمدة عليه، بما فيها الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والبيئية.

وجاء انعقاد مؤتمر الخليج التاسع للمياه تحت شعار "استدامة المياه في دول مجلس التعاون: الحاجة إلى تعريف اجتماعي -اقتصادي وبيئي" من أجل عرض نتائج الدراسات وتبادل الخبرات والدروس المستفادة بمجالات المياه المختلفة في دول مجلس التعاون والدول العربية والعالم، وبما يخدم توجهات دول المجلس لتحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وليكون نقطة التحول للمضي قدماً نحو تحقيق الإدارة المستدامة للموارد المائية.

وقد أجمع المشاركون على أن مشكلة المياه في دول مجلس التعاون الخليجي هي أكثر حدة منها في دول العالم الأخرى وتحمل في طياتها تحديات أكبر وأخطر نظراً لمحدودية الموارد الطبيعية من جهة، وزيادة الطلب على المياه بسبب التنمية المتسارعة التي تمر بها معظم هذه الدول من جهة أخرى. ويمكن تلخيص أهم التحديات التي تواجهها دول المجلس فيما يلي:

1. تناقص حصة الفرد الخليجي من المياه، وتنامي محدودية الموارد المائية العذبة الطبيعية وزيادة التنافس عليها بين القطاعات المستهلكة المختلفة (المنزلية والزراعية والتجارية والصناعية والسياحية) والتدهور المستمر في نوعيتها؛
2. ازدياد احتياجات النمو السكاني وإنتاج الغذاء من المياه بوتيرة ومعدلات تفوق قدرة دول المجلس على تطوير مواردها المائية، والذي ينحصر أساساً في التحلية وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة والحصاد المائي حالياً؛

3. عدم كفاءة المنظومة الإدارية والمؤسسية المسؤولة عن المياه في معظم دول المجلس بما فيها الكوادر البشرية الفنية، وخصوصاً في مجال التخطيط والإدارة المائية؛
4. عدم كفاية الوعي المائي في المجتمع الخليجي وغياب دور المجتمع المدني وضعف مشاركة المستهلكين في إدارة المياه والمحافظة عليها؛
5. الاعتماد الكلي على استيراد تقنيات المياه غير التقليدية وقلة القيمة المضافة لمشاريع وصناعات التحلية ومشاريع معالجة الصرف الصحي لاقتصاديات دول المجلس؛
6. التأثيرات السلبية المتوقعة لظاهرة تغير المناخ على الموارد المائية في منطقة الخليج.

وقد توصل المؤتمر من خلال الجلسات العلمية وحلقات النقاش التي شارك فيها أكثر من 250 مستقلاً وأستاذاً وعالمياً وباحثاً ومتخصصاً في مختلف مجالات المياه إلى التوصيات الرئيسية التالية:

1. استكمال السياسات المائية الوطنية المبنية على مبادئ ومناهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية بما تشمله من كفاءة اقتصادية وعدالة اجتماعية واستدامة صحية وبيئية والتركيز على جانب إدارة الطلب وتوفير التمويل اللازم لذلك، وبناء وتطوير قدرات المؤسسات المائية والبشرية خاصة في مجال تخطيط وإدارة الموارد المائية.
2. إتباع النهج التشاركي في إدارة الموارد المائية وإشراك مستخدمي المياه في برامج الترشيد والمحافظة على الموارد المائية، وتثمين دور الجهات المعنية في زيادة التوعية المائية مع التأكيد على دور المرأة والشباب ومنظمات المجتمع المدني في ذلك، مع ضرورة مراجعة وتقييم برامج التوعية الحالية وتطويرها لتشمل جميع قطاعات المجتمع لرفع فاعليتها مستقبلاً.
3. وضع سياسات وخطط زراعية لدول المجلس تتلاءم مع قدرة الموارد المائية المتاحة بما فيها المصادر المائية غير التقليدية.
4. الأخذ بالأدوات الاقتصادية كأحد الأدوات الإدارية الفعالة في إدارة الموارد المائية، ومنها وضع التعرف المناسبة لاستخدامات المياه في القطاعات المختلفة لزيادة كفاءة الاستخدام واستدامة الموارد المائية والتحول إلى اقتصاديات أقل اعتماداً على المياه، مع الأخذ بالاعتبار الضرورات الصحية والاجتماعية للمياه.
5. اعتبار المياه مسؤولية مشتركة بين القطاعين العام والخاص ودراسة جميع الخيارات المتاحة لمشاركة القطاع الخاص في مجالات المياه المختلفة بهدف زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحسين جودة الخدمة، مع ضرورة تقييم التجارب الحالية في دول المجلس والاستفادة من نتائجها للمرحلة القادمة.
6. وضع برامج وخطط وطنية للاستفادة المثلى من الموارد المائية المختلفة مثل مشاريع حصاد المياه وإنشاء السدود لتخزين واحتجاز مياه الأمطار والسيول وكذلك الاستفادة من المياه غير التقليدية المختلفة وتقليل الفاقد من تسريبات شبكات المياه، وتعميم نتائج التجارب القائمة بين دول المجلس.

7. التأكيد على أهمية مواصلة العمل ومتابعة التأثيرات الخاصة بظاهرة تغير المناخ على الموارد المائية في دول المجلس ودعم إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بذلك ووضع السيناريوهات لمواجهة نتائجها المتوقعة على المنطقة ، وكذلك دعم دراسات تصريف مياه الأمطار والسيول وإعداد خرائط لمخاطر الفيضانات للمناطق الحضرية في دول المجلس.
8. الاستثمار في البحث والتطوير في مجال تقنيات التحلية والمعالجة بهدف الارتقاء بتوطين هذه التقنيات في دول مجلس التعاون وخفض التكلفة والآثار البيئية لها ورفع القيمة المضافة لمشروعات التحلية والمعالجة لاقتصاديات دول المنطقة.
9. تشجيع استخدام المياه المعالجة للأغراض المناسبة وري بعض الزراعات لتقليل الضغط على الموارد المائية ، مع وضع المواصفات والمعايير اللازمة لذلك حفاظا على الصحة العامة.
10. وضع آليات لربط البحث العلمي بتخطيط وإدارة الموارد المائية وتشجيع ودعم التعاون المتبادل بين الجهات البحثية والجهات المسؤولة عن المياه في دول مجلس التعاون في مجال الإدارة المستدامة للموارد المائية ، وإنشاء مركز معلومات يحتوي على الدراسات والبحوث المتعلقة بمختلف مجالات المياه في دول المنطقة.

ولتحقيق الفائدة ، يفوض المجتمعون مجلس إدارة جمعية علوم وتقنية المياه برفع هذه التوصيات للأمانة العامة لمجلس التعاون لعرضها على اللجنة الوزارية للمياه مع تشكيل لجنة منبثقة عن لجنة التوصيات تمثل دول مجلس التعاون لمساعدة ومساندة اللجنة الوزارية فيما يختص بسبل وآليات تنفيذ هذه التوصيات ورفع تقرير عن الصعوبات التي تواجه تطبيق هذه التوصيات إلى مؤتمر الخليج العاشر للمياه لعرضه على المشاركين بالمؤتمر (في اجتماع خاص بذلك). كما يطلب من مجلس إدارة الجمعية بتعميم هذه التوصيات من خلال المنظمات الإقليمية الداعمة للمؤتمر على الدول الواقعة في نطاق المناطق الجافة والجهات ذات العلاقة للاستفادة منها.

وإذ يثني المشاركون على ما تضمنه البيان الختامي من توصيات هامة شأنها تعزيز الجهود الدولية والإقليمية لمواجهة تحديات الوضع المائي والحفاظ على الموارد المائية وإدارتها بصورة مستدامة ، فإنهم يعبرون عن شكرهم وتقديرهم لحكومة سلطنة عمان على حسن الاستقبال وكرم الضيافة وعلى اهتمامها وحرصها الدائم على تعزيز دعائم العمل المشترك والمساهمة في الجهود الدولية لضمان التنمية والرفاه لجميع شعوب العالم ، ويتشرفون برفع برقية شكر وعرفان للمقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - .

والله الموفق ، ، ،

رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر  
أ.د. وليد خليل الزبيري